Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Septembre 2011
09 شتنبر 2011

أندلس برس
جريدة مغاربة العالم

اعتصام مفتوح لتنسيقية باقي المعتقلين في ملف بليرج

وجهت "تنسيقية باقي المعتقلين في ما يسمى ملف بليرج" دعوات إلى مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية لتغطية الاعتصام الذي ستنظمه يوم السبت 10 شتنبر الجاري أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ابتداء من الساعة 10 صباحا إلى الساعة 4 مساءا للمطالبة بـ"فك العزلة عن معتقلينا وحماية حقوقهم و تفعيل آليات الإفراج عنهم".

وأكدت التنسيقية في بلاغ توصلت "أندلس برس" بنسخة منه، أن مرد الاعتصام مرتبط بطبيعة "الأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون في سجن تولال 2 بمكناس، والتي أصبحت تهدد سلامتهم البدنية والنفسية وأمام هذا الاستخفاف بحقوقنا".

المصدر: **أندلس برس- مراد العلوي**

Revue de Presse du C

اعتصام أمام مجلس الصبار للمطالبة بتفعيل آليات الإفراج عن باقي المعتقلين في"ملف بليرج"

أمام الأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون في ما يسمى ملف بلعيرج في سجن تولال 2 بمكناس والتي أصبحت تهدد سلامتهم البدنية و النفسية و أمام هذا الاستخفاف بحقوقنا
و حقوق ذوينا المعتقلين ،تتشرف تنسيقية باقي المعتقلين في ما يسمى ملف بليرج بدعوة كل وسائل الإعلام المقروءة ، المسموعة ، المرئية و الإلكترونية الوطنية ،العربية و الدولية لتغطية هذا الاعتصام الذي ستنظمه يوم السبت 2011/09/10 أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ابتداء من الساعة 10صباحا إلى الساعة 4 مساءا للمطالبة بفك العزلة عن معتقلينا و حماية حقوقهم و تفعيل آليات الإفراج عنهم ..
كما تدعوا الجمعيات الحقوقية والفعاليات المدنية و السياسية وكل الضمائر الحية الحضور للمشاركة في هذا الاعتصام لمساندة ودعم عائلات المعتقلين ، من أجل مغرب خال من الانتهاكات، مغرب يتسع لكل أبناءه.

المنسقة الوطنية
سميرة الرماش

Revue de Presse du Conseil

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

قالت إن المعتقلين يعيشون «أوضاعا لا إنسانية» في السجن

المغرب: عائلات معتقلي خلية «بلعيرج» تعتصم أمام مجلس حقوق الإنسان في الرباط للمطالبة بالإفراج عنهم

الرباط: «الشرق الأوسط»

تعتزم عائلات المعتقلين السياسيين في إطار ما يعرف بـ«ملف خلية بلعيرج الإرهابية»، وكذا عدد من الجمعيات الحقوقية، الاعتصام غدا (السبت) أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط، وذلك للمطالبة بالإفراج عنهم. وكانت دفعة أولى من المعتقلين المنتمين إلى نفس الخلية قد أفرج عنها بعفو ملكي أصدره العاهل المغربي الملك محمد السادس في 14 أبريل (نيسان) الماضي، وشملت خمسة معتقلين تمت محاكمتهم بتهمة التورط في قضايا الإرهاب، وهم المصطفى معتصم أمين عام حزب البديل الحضاري الإسلامي، ومحمد الأمين الركالة الناطق الرسمي للحزب، ومحمد المرواني أمين عام حزب الأمة غير المرخص له، والعبادلة ماء العينين القيادي في حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وعبد الحفيظ السريتي مراسل قناة «المنار» اللبنانية في الرباط، وكانوا اعتقلوا عام 2008 مع 23 متهما آخرين ضمن ما يعرف بـ«خلية بلعيرج» الإرهابية، التي اتهمت بالتخطيط لتنفيذ أعمال تخريب واغتيالات سياسية، وصدر في حق زعيمها عبد القادر بلعيرج، الذي كان يقيم في بلجيكا حكم بالمؤبد، في حين حكم على المعتقلين السياسيين الخمسة بأحكام بالسجن تتراوح بين 20 و25 عاما، قبل أن يتم تخفيف المدة إلى عشر سنوات في مرحلة الاستئناف.

وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد تعهد بمتابعة ملف باقي المعتقلين السياسيين بمن فيهم معتقلو «السلفية الجهادية» الذين استفاد عدد منهم من العفو الملكي وأبرزهم محمد الفزازي، وذلك في إطار «تحقيق انفراج سياسي، وتعزيز إجراءات الثقة»، إلا أن عملية الإفراج عن المعتقلين السياسيين الإسلاميين توقفت، وذلك بعد حادث تفجير مقهى «أركانة» بمراكش الذي نفذ في 28 أبريل الماضي، بعد أيام قليلة من قرار العفو عن المعتقلين.

وذكر بيان عن تنسيقية باقي المعتقلين في «خلية بلعيرج» التي تأسست عقب الإفراج عن الدفعة الأولى من المعتقلين، أن الاعتصام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان يأتي للمطالبة بـ«فك العزلة عن المعتقلين وحماية حقوقهم وتفعيل آليات الإفراج عنهم»، مشيرا إلى أن المعتقلين يعيشون «أوضاعا لا إنسانية» في سجن «تولال 2» بمكناس، حيث «أصبحت تهدد سلامتهم البدنية والنفسية».

Revue de

المساء
ALMASSAE

اعتصام أمام مجلس اليازمي للمطالبة بالإفراج عن جميع معتقلي ملف بلعيرج

سناء الزوين

قررت تنسيقية باقي المعتقلين في ما يسمى ملف بلعيرج خوض اعتصام يوم غد السبت أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمطالبة بفك العزلة عن المعتقلين في الملف وحماية حقوقهم وتفعيل آليات الإفراج عنهم .

واعتبرت سميرة الرماش، المنسقة الوطنية لتنسيقية باقي المعتقلين في ما يسمى ملف بليرج، في تصريحات لـ « المساء» بأن هذا الاعتصام الذي سينطلق من الساعة العاشرة صباحا إلى حدود الساعة الرابعة بعد الزوال يهدف إلى لفت الانتباه إلى الأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون في ما يسمى ملف بلعيرج في سجن تولال 2 بمكناس والتي أصبحت تهدد سلامتهم البدنية والنفسية، مشيرة إلى أن عائلات المعتقلين متشبثة بطلب الإفراج عن باقي المعتقلين الذين سبق أن قدم المسؤولون وعودا بالإفراج عنهم على دفوعات. وأردفت الرماش قائلة: «لقد مرت مجموعة من الأعياد الوطنية والدينية لكن دون يتم الإفراج عن المعتقلين مما دفعنا إلى اتخاذ قرار الاعتصام أمام المجلس». وأضافت الرماش في اتصال هاتفي مع « المساء» أن ملف بلعيرج له خصوصيته ومستثنى عن ملف ما يعرف بـ«السلفية الجهادية»، لكن وبالرغم من ذلك تمت معاقبتهم بعد أحداث سجن سلا رغم أنهم لم يشاركوا فيها وتم فعلا ترحيلهم ومعاقبتهم بمنعهم من الزيارة لمدة 50 يوما مع وضعهم في زنازن انفرادية. وتابعت الرماش حديثها قائلة بأن «عائلات المعتقلين تعاني وأن بعض الأبناء لم يزوروا آباءهم منذ حوالي عام».

الرماش أكدت أن التنسيقية أجرت مجموعة من اللقاءات مع كل من الأمين العام للمجلس الوطني ومع المندوب العام لإدارة السجون من أجل حلحلة الملف، آخرها كان خلال شهر رمضان، لكن دون التوصل إلى حل ملموس لهذا الملف، موضحة أن العائلات ستواصل خوض جميع الأشكال النضالية من أجل الإفراج عن المعتقلين.

وكانت بوادر انفراج قد ظهرت في هذا الملف، بعدما تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة خلال شهر أبريل المنصرم، مع تقديم وعود بالإفراج عن باقي المعتقلين في هذا الملف على دفوعات، في أجل لا يتجاوز يوليوز، لكن مجموعة من الأحداث أعادت الملف إلى نقطة البداية بعدما تم تعليق تنفيذ هذا القرار.

وفي موضوع ذي صلة، عمم بعض معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بالعمارة الجديدة بالسجن المركزي بالقنيطرة بيانا للرأي العام، تحدثوا فيه عن وضعيتهم داخل العمارة الجديدة، التي اعتبروا بانها تزداد «سوءا يوما بعد يوم وكأن الأمر يتعلق بمؤامرة لتصفيتنا من خلال تعريضنا لأمراض متنوعة تتسبب فيها شروط الإقامة بالعمارة». وأكدوا في بيانهم أن «العمارة تفتقد لأبسط شروط الإقامة الإنسانية كما هي متعارف عليها في المواثيق الدولية»، مشيرين إلى أن العمارة «مستنقع لمياه الصرف الصحي، مع حرمانهم من الاستحمام ومن التهوية وأشعة الشمس بشكل كاف، علاوة على سوء التغذية».

Revue de Presse du

كازابريس
جريدة الكترونية

قبيلة تتظاهر أمام المحكمة للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي «جبل عوام»

علمت «المساء» أن محكمة الاستئناف في مكناس أجلت، أمس الثلاثاء، النطق بالحكم في طلب رفع حالة الاعتقال عن أربعة معتقلين في أحداث جبل عوام إلى جلسة 13 شتنبر الجاري.

وأوضح أحمد أرحموش، عضو هيئة دفاع المعتقلين، أن الهيئة استأنفت القرار الذي اتخذته النيابة العامة، أول أمس الاثنين، بإيداع المعتقلين على خلفية الأحداث المذكورة السجن.

وأكد أرحموش أن التحقيق التفصيلي مع المتهمين الستة، الذين يوجد أربعة منهم في حالة اعتقال واثنان في حالة سراح، سينطلق يوم 30 نونبر المقبل بعد أن وجهت إليهم تهم تكوين عصابة إجرامية والضرب والجرح وإهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم وعرقلة السير بطريق عمومي، وشدد المصدر ذاته على أن هدف هيئة الدفاع هو متابعة المتهمين في حالة سراح.

وتكونت هيئة دفاع معتقلي جبل عوام من أحمد أرحموش، ومحمد الحبيب بنشيخ، وخشان بلقايد، ويزة الكبير، وأحمد لقمان، وحسن العروك، واعتبر مصدر لجنة الحوار مع السلطات أن هيئة الدفاع من المتوقع أن تتعزز خلال الجلسة المقبلة بعشرات المحامين الذين أبدوا رغبتهم في الدفاع عن المعتقلين.

وفي سياق متصل، تظاهر العشرات من سكان قبيلة آيت سيدي أحمد أوحمد، مدعومين بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفرع الخميسات للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة وممثلين عن حركة 20 فبراير بمريرت، أمس أمام محكمة الاستئناف بمكناس، بالتزامن مع عرض معتقلي القبيلة على قاضي التحقيق، وطالب المحتجون بالإفراج الفوري عن المعتقلين ومتابعتهم في حالة سراح. وتوقع مصدر من لجنة الحوار مع السلطات أن يكون الحوار بين السلطات وسكان قبيلة آيت سيدي أحمد أوحمد استؤنف مساء أمس الثلاثاء، مضيفا أن هناك مطالب أساسية ملحة يجب أن تستجيب لها السلطات قبل الدخول في أي حوار، تتمثل في إطلاق سراح المعتقلين وعدم متابعة الملاحقين الذين يعيشون حالة من الرعب منذ تفجر الأحداث يوم الجمعة ما قبل الماضي. وأوقفت مصالح الأمن، خلال تدخلها لفتح الطريق المؤدية إلى منجم «تيغزا»، ستة أفراد من سكان القبيلة هم أيوكو عبد الله، وأيوكو مصطفى، وأيوكو الحاج، وحميد الشعبان، وعمر مستقل، والحسين أكضا، المستشار الجماعي بجماعة الحمام قبل أن تطلق سراح اثنين منهم وتحتفظ بأربعة منهم في حالة اعتقال وضعتهم النيابة العامة في السجن. وكان سكان قبيلة آيت سيدي أحمد أوحمد وفرع خنيفرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان قد قرروا، في وقت سابق، مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتحقيق في أحداث يوم الجمعة 26 غشت الماضي التي أدت إلى إصابات متفاوتة الخطورة بين العشرات من نساء وشيوخ القبيلة خلال

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

لجنة الداخلية بمجلس النواب تصادق على مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات

الرباط- 8- 9- 2011- صادقت لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية بمجلس النواب مساء اليوم الخميس على مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وحظي هذا المشروع بموافقة 16 نائبا في حين امتنع فريق العدالة والتنمية (أربعة نواب) عن التصويت.

وبرر السيد نور الدين قربال عن فريق العدالة والتنمية امتناع فريقه عن التصويت ب" رفض الحكومة التعديلات التي تقدم بها الفريق باستثناء بعد التعديلات الشكلية " ،مضيفا أن فريق العدالة والتنمية ارتأى الامتناع عن التصويت " لترك الفرصة للتشاور وتعميق النقاش خلال الجلسة العامة".

ومن أهم التعديلات التي تقدم بها فريق العدالة والتنمية إضافة فقرة في المادة الخامسة تشير إلى استثناء من الاعتماد المنظمات الدولية التي تربطها اتفاقيات مع الحكومة المغربية أو مع المؤسسات والهيئات المشار إليها في المادة الثانية في شأن ملاحظة الانتخابات ،معللا ذلك بإعطاء مضمون لهذه الاتفاقيات الدولية، وهو ما رفضته الحكومة.

كما تقدم فريق العدالة والتنمية بتعديل يهم المادة السابعة والتي تتعلق بأعضاء اللجنة الخاصة لاعتماد الملاحظين الانتخابيين حيث اقترح على الخصوص أن توكل رئاسة هذه اللجنة إلى رئيس غرفة بالمجلس الأعلى يعينه الرئيس الأول لهذا المجلس بدل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك ل"إعطاء الرئاسة للقضاء لما له من استقلالية وتعزيزا لمزيد من المصداقية لعمل اللجنة".

بدورها تقدمت فرق الأغلبية، وكذا فريق التجمع الدستوري الموحد وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الحركي الذين قدموا تعديلات مشتركة، مجموعة من التعديلات همت بالخصوص ضرورة اشتراط في الملاحظين المغاربة أن يكونوا مقيدين في اللوائح الانتخابية العامة وأن لا تكون لهم سوابق جنائية، وذلك ضمانا لمصداقية عملية الملاحظة.

كما همت هذه التعديلات على الخصوص أن تكون المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ستقوم بعملية الملاحظة مهتمة بمجال ملاحظة الاستشارات الانتخابية، وضرورة أن تحترم جمعيات المجتمع المدني القواعد والمبادئ الدولية المعمول بها في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة.

ويروم مشروع القانون القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وضع إطار قانوني ينظم ممارسة مهام الملاحظة الانتخابية التي تعرف فراغا تشريعيا، لا سيما وأن مدونة الانتخابات لا تنظم إلا عملية مراقبة الانتخابات التي تتم من طرف ممثلي الهيئات السياسية.

ويتضمن هذا المشروع أربعة أبواب تشمل الأحكام العامة، وشروط وكيفيات اعتماد الملاحظين الانتخابيين، واللجنة الخاصة لاعتماد الملاحظين الانتخابيين، وحقوق والتزامات الملاحظ الانتخابي.

بيان اليوم

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإفريقيا تعلن الحرب على ممارسات التعذيب بالقارة السوداء

فتن العفاني

الوقاية من التعذيب ومناهضة مختلف ضروب المعاملة أو العقوبة السيئة أو اللاإنسانية أو المهينة بإفريقيا وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، وجعلها في مستوى مواجهة مختلف هذه التحديات التي تضرب في العمق مبادئ حقوق الإنسان بالقارة السمراء... تعد من الأهداف الرئيسية التي من أجلها نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤتمر الرفيع المستوى بالرباط وذلك بدعم من سفارة بريطانيا بالمغرب وجمعية الوقاية من التعذيب في إفريقيا والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليازمي في افتتاح هذا اللقاء أن المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان تلعب دورا رئيسيا في العمل المباشر للقضاء على ممارسات التعذيب، بفضل الاختصاصات المخولة لها ومجالات عملها، مبرزا أن هذا الدور تم الإعتراف به صراحة من قبل الجمعية الإفريقية للوقاية من التعذيب التي تعد فاعلا رئيسيا في هذا المجال.

وأضاف اليازمي في تدخل القاه في هذا المؤتمر الذي حضر افتتاحه، صباح أمس الأربعاء بالرباط، المدير التنفيذي لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، ووزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري، ورئيس مؤسسة الوسيط عبد العزيز بنزاكور، وممثلين عن العدل ووزارة الداخلية والمندوبية السامية للسجون والمدير التنفيذي بسكرتارية شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، وعدد من الخبراء الأجانب والمغاربة، أن جهودا حثيثة بذلت على مستوى القارة من أجل مناهضة التعذيب، حيث أعلنت عدد من الدول عن انضمامها للآليات الدولية والجهوية للوقاية من التعذيب عبر المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذا الإعلان عن الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لرومين إيسلند الخاصة بحظر والوقاية من التعذيب بإفريقيا، فضلا عن إقرار اللجنة الإفريقية للوقاية من التعذيب والآليات الوطنية الخاصة بهذا المجال.

وأقر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن القضاء على ممارسات التعذيب بالقارة ليس بالأمر الهين اعتبارا لارتباطه بوجود مجموعة من مظاهر الإختلال، قائلا «إن الجهود الهامة التي يتم بذلها ساهمت في الوقاية من التعذيب بإفريقيا بل وتقوية قدرات الأطراف الفاعلة الوطنية والمحلية، حيث أن 11 دولة من أصل 60 اصبحت طرفا في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فيما وقعت عليه سبع دول من أصل تسع وستين دولة، لكن القضاء على ممارسات التعذيب بإفريقيا لازال بعيد التحقق، وهذا لا يعود فقط لعدم التزام الدول بذلك بل نتيجة إعمال الأسباب الأساسية من مثل الفقر والتمييز والإقصاء الاجتماعي والرشوة والجهل وغياب سياسة وطنية طموحة ومتكاملة للتربية على حقوق الإنسان، والتي أصبحت كلها مظاهر تنافس عدم الاستقرار السياسي في المنطقة»... موجها في هذا الصدد ما يشبه نداء إلى المؤسسات الوطنية للاضطلاع بالمهام المخولة لها قانونا وذلك عبر تذكيره بمبادئ باريس التي تخص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي تخول لهذه الأخيرة اختصاصات هامة سواء على مستوى حماية حقوق الإنسان أو مراقبة مختلف انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها مناهضة التعذيب ومختلف الممارسات القاسية واللاإنسانية والمهينة والإنضمام إلى الآليات الدولية والجهوية الخاصة بهذا المجال وملاءمة القوانين الوطنية، مشيرا إلى أن هذا اللقاء الذي يحمل عنوان «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوقاية من التعذيب» يدخل في إطار إعمال اتفاقية الشراكة الموقعة بين الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية الوقاية من التعذيب سنة 2010 بالرباط وجنيف، والتي تمتد على مدى ثلاث سنوات، والتي من بين أهدافها تقاسم الخبرات وتوفير المهارات والمعارف اللازمة لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتخطيط وتنفيذ أنشطة ملموسة للوقاية من التعذيب في بلدانهم، ولا سيما من خلال مراقبة أماكن الاحتجاز.

واستنادا إلى ورقة تقديمية وزعها المنظمون، فإن هذا المؤتمر الإقليمي الذي امتدت أشغاله على مدى يومي الأربعاء والخميس الماضيين، يروم إظهار الإلتزام المشترك لأعضاء الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر إعطاء الأولوية لمناهضة التعذيب في أنشطتها، ووضع خطة عمل تتضمن الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المبادئ التوجيهية والتدابير التي تم اعتمادها بجزيرة روبن لحظر التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والوقاية منها في إفريقيا بشكل فعال، فضلا عن تحسين التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الوقاية الوطنية.

وأوضحت ذات الورقة، أن الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب) تعد فاعلا رئيسيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إفريقيا، وهي تضم حاليا 36 مؤسسة عضو، ويمكن أن تشكل تجربتها مصدر إلهام لآليات الوقاية الوطنية من التعذيب في إفريقيا وتدفعها إلى النظر في إنشاء شبكة إفريقية على هذا المستوى.

أما جمعية الوقاية من التعذيب في إفريقيا فتعد فاعلا رئيسيا في إعداد واعتماد الصك الإفريقي الوحيد المتعلق بحظر التعذيب والوقاية منه في إفريقيا، ويتمثل في المبادئ التوجيهية والتدابير التي تم اعتمادها بجزيرة روبن لحظر التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والوقاية منها في القارة السمراء، وقد صادق الإتحاد الإفريقي على هذه المجموعة من المعايير غير الملزمة قانونيا في 2002.

وهذه المبادئ التوجيهية تتألف من مجموعة من التدابير والتوصيات التي يجب أن تتبعها الدول الإفريقية من أجل مناهضة التعذيب والوقاية منه بشكل أفضل، بما في ذلك المصادقة على المعايير الدولية وتنفيذها لمواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية، مثل تجريم التعذيب في القانون الوطني أو المراقبة المنهجية لجميع أماكن الحرمان من الحرية. وعلى هذا النحو، فإن هذه المبادئ التوجيهية تشكل تقدما كبيرا في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا.

Revue de Presse du Conseil Na

المشهد المغربي

تطويق ملاحظي الانتخابات بـ6 التزامات

طوق مشروع قانون «الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات» الملاحظ المعتمد لمراقبة الانتخابات بـ6 التزامات، يكون الإخلال بها مبررا لسحب بطاقة الاعتماد من المعني بالأمر والشارة المسلمة له من طرف لجنة تحدث لهذا الغرض لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يترأسه إدريس اليزمي.

وتتلخص تلك الالتزامات في « احترام سيادة الدولة ومؤسساتها والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وعدم الإخلال بالنظام العام داخل مكاتب التصويت موضوع عملية الملاحظة، والإدلاء ببطاقة الاعتماد للسلطات العمومية كلما طلب منه ذلك، والموضوعية والحياد والتجرد وعدم التدخل في سير العمليات الانتخابية، وعدم إصدار أي بيان أو بلاغ أو تعليق أو تصريح لوسائل الإعلام قبل انتهاء العمليات الانتخابية..».

Revue de Presse